## "مونيتور": اختطاف مفتش أوقاف رافض للانقلاب



الأربعاء 23 ديسمبر 2015 12:12 م

اختطفت ميلشيات الانقلاـب العسكري المواطن "عاشور محمـد عبـده الجبالي "٤٠ عامـاً"، موظف بـإدارة تفتيش الأوقـاف بشـمال الجيزة بقريـة بهارمس، من أمام مقر عمله، وأخفته قسـريًّا، وأنكرت معرفتها بأي معلومات عنه، إلا أن زوجته علمت من أحد المخبرين أنه موجود بقسم إمبابة رغم إنكار سلطات القسم لذلك.

وبحسب منظمـة "هيومان رايتس مونيتور" فقـد علمت أسـرته باختطافه من زملاءه الـذين شـهدوا الواقعـة؛ حيث أفادوا بأن قوات من الشرطة بزي رسمي توقف أمام مقر عمله الساعة ۲ ظهرًا، وألقوا القبض على المواطن واصطحبوه إلى جهة غير معلومة، وهو ما يجرمه إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري".

ويحرم على الـدول فعله في الفقرة الأولى من المادة (٢) منه، التي جـاء فيها: "لا يجوز لأي دولـة أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو أن تسمح بها أو تتغاضى عنها".

جـدير بالـذكر أن السـبب وراء اختطـاف المواطن هو توجهـاته المعارضـة للانقلاب، حيث سـبق وتم اعتقاله لمـدة تقترب من العامين من ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣، وحتى ٢٢ سبتمبر ٢٠١٥، على ذمة قضية اتهم فيها بالتظاهر، وتمت تبرئته منها، ولم يمض على خروجه من المعتقل ثلاثة شهور.

وتدين " هيومن راينس مونيتور" سلطات الانقلاب، بوصفها مرتكبة لجريمة ضد الإنسانية في حق المواطن، ومنتهكة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، انطلاقا مما جاء في نص المادة (١) من الإعلان المذكور: "يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسـري جريمـة ضد الكرامـة الإنسانيـة وبـدان بوصـغه إنكارًا لمقاصـد ميثاق الأمم المتحـدة وانتهاكًا خطيرًا وصارخًا لحقوق الإنسان والحريات الأساسـية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعادت تأكيدها وطورتها الصكوك الدولية الصادرة في هذا الشأن".

وتطالب "مونيتور" بسـرعة الإفصاح عن مصـير المواطن، وإطلاق سراحه بشكل فوري، وتحمل الدولة المسئولية الكاملة عن سلامة المواطن وأمنه وحياته.